السويط يقترح البث المباشر للجلسات العلنية لمجلس الأمة

ثامر السويط

تقدم النائب ثامر السويط باقتراح بقانون بتعديل نص المادة (69) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بهدف السماح بنقل الجلسات العلنية لمجلس الامة عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئية (التلفاز) في ذات اليوم مباشرة

وقال السويط: من حق الأمة أن تراقب أعمال المجلس بشفافية كاملة دون مقص رقيب لأن نواب الأمة موكلون عنها بموجب الوكالة الشعبية

وتابع السويط: المواطنون غالباً ما يكونون منصرفين إلى أعمالهم بما لا يسمح لهم حضور الجلسات وتعميماً للفائدة التي تقوم عليها حكمة العلنية فإن خير وسيلة لتلاحم الشعب هي نقل صورة صادقة من جلساته إلى كل فرد في المجتمع

ونص الاقتراح كالتالي :

مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (69) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص الآتي:-

« وتنقل الجلسات العلنية عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئية (التلفاز) في ذات اليوم مباشرة ».

مادة ثانية: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نظموا مؤتمراً بالمجلس للتضامن مع مسلمي تركستان الشرقية

نواب يندون بممارسات الصين ضد 20 مليون مسلم

محمد هايف متحدثا

رياض عواد

نظم النواب محمد هايف وعبدالله فهاد وعادل الدمخي ونايف المرداس داخل مجلس الأمة وقفه تضامنيه ضد الانتهاكات التي يتعرض لها مسلمو تركستان الشرقيه. وقال النائب محمد هايف خلال مؤتمرعقد في مجلس الامة: يأتي هذا المؤتمر كمبادرة من اعضاء مجلس الامة للوقوف مع اخوانهم المسلمين في جميع دول العالم لاسيما في تركستان الشرقيه الذين يصل عددهم الى اكثر من 20 مليون نسمة ، وقد مارست الحكومة الصينيه ضدهم شتى انواع التعذيب والانتهاكات والسجون.

واضاف هايف : يمنعون المسلمين في الصين من الصلاة والصيام ومنع تطبيق الاحكام الشرعيه فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث ومنع الحجاب وطمس المعالم الاسلاميه وإغلاق المساجد ، ومنع الطعام الحلال والأجبار على أكل لحم الخنزير في والمدارس ونشر الخمور والمحلات الاباحية في مناطق المسلمين.

وتابع : لا يجوز الصمت من منظمة التعاون الاسلاميه ومنظمات حقوق الانسان تجاه هذه الانتهاكات التي لم نجدها في الدول الاوربيه ، متسائلا لماذا المسلم مضطهد ومحارب دون توفير الحمايه من المؤسسات الاسلاميه ، داعيا الى نصره الأخوه المسلمين في تركستان لاسيما وان عدد المسلمين لي السجون يصل الى مليونين.

ولفت هايف الى انه لا يمكن ان يكون هناك تعاون واتفاقيات مع دوله خارجه عن القانون ، لذلك من حقنا الاعتراض على اي اتفاقية توقع مع الصين ، ونحن نقول للسفير الصيني ان للشعب الكويتي ممثلا بمجلس الامه سيرفض التعاون مع دوله ظالمه لشعبها المسلم. بدوره قال النائب نايف المرداس لا نشك حطه بان الله سبحانه سوف ينصر المسلمين ، ولكن المستغرب هو خذلان المجتمع الدولي الذي يتغنى دايما في نصره المظلوم ولكن للاسف عندما يكون الطرف المظلوم مسلم يغض الطرف عنه.

واضاف المرداس الجرم الوحيد الذي قام به مسلمي تركستان انه يؤمنون بدين الاسلام ، مطالبا الى إيقاف الاتفاقيات مع الصين واستخدام سلاح الاقتصاد للضغط عليهم لوقف الانتهاكات لاخواننا في تركستان الشرقية ، متسائلا كيف يكون هذا التهاون في حماية دماء المسلمين رغم ما نرتبط بهم باتفاقيات اقتصاديه وغيرها.

من جهته قال النائب عادل الدمخي للاسف الصين تحاول مسح الهويه الاسلاميه لهذه الاقليه التي يصل عدد أفرادها الى اكثر من عدد سكان بعض الدول الإسلاميه، وهم يتعرضون لفروض لا تناسب تعاليم دينهم.

واضاف الدمخي : اليوم الانسان المسلم تُمسح هويته ويفرض عليه هويته ومن يرفع راسه يعامل بكل قسوه وهناك تقارير عن انتهاكات حقوق الانسان ضد مسلمين الايغور من الامم المتحدة وايضا جامعه الأزهر. ودعا الدمخي الى إيقاف الاتفاقات مع حكومة الصين سواء تجاريه او غيرها لضمان المعامله العادله مع مسلمي الصين، مبينا أن مسلمي الفلبين يتمتعون بحكم ذاتي بسبب ظلم السلطات الفلبينية. وطالب وزاره الاوقاف الى تسليط الضوء على هذه المحنه على اخواننا المسلمين في الشعوب الاسلاميه في الصين وكشمير وبنغلاديش ، وللاسف ان وزاره الاوقاف في خطبها وبرامجها لا تسلط الضوء على هذه المشكلات.

من ناحيته قال النائب عبدالله فهاد الشعب الكويتي دائما ما يناصر قضايا اخوانه المسلمين والعرب في مختلف دول العالم هذا ما نفتخر فيه جميعا ، واليوم نستذكر اخواننا النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي في مثل هذه الوقفات لنصرة المظلومين ونسأل الله ان يفك عوقهم.

وقال فهاد : نضم صوتنا لكل من طالب مجلس الأمن للقيام بمسؤولياته في حماية حقوق الانسان وحرية ممارسة الشعائر الدينية لمسلمي تركستان المضطهدين واضاف فهاد : الحركات الدعويه والسياسه في الكويت تشجب هذه الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة الصينيه ، وتستغرب هذا الصمت الاسلامي والعربي لهذه الانتهاكات التي تمثل اباده جماعيه لأبناء شعب تركستان الشرقيه.

وتابع : تؤكد الحركات الدعويه والسياسيه ان الحل في هذه القضيه هو إعطاء المسلمين هناك الحق في الحكم الذاتي.

◆ هايف: نقول للسفير الصيني أن الشعب الكويتي ممثلا بمجلس الأمة سيرفض التعاون مع دولة ظالمة لشعبها المسلم

◆ المرداس: يجب إيقاف الاتفاقيات مع الصين واستخدام سلاح الاقتصاد للضغط عليهم لوقف الانتهاكات

◆ الدمخي: الصين تحاول مسح الهوية الاسلامية للمسلمين ويجب إيقاف الاتفاقات معها لضمان المعاملة العادلة

◆ فهاد: نضم صوتنا لكل من طالب مجلس الأمن للقيام بمسؤولياته في حماية حقوق مسلمي تركستان المضطهدين

الدمخي متحدثا

جانب من المؤتمر التضامني للنواب

المتحدث باسم اصحاب المحلات التقى الغانم

القناعي : رئيس المجلس ونواب وعدونا بحلول لمشكلة ايجارات محلات « المباركية »

سوق المباركية

ربيع سكر

قال المتحدث باسم اصحاب محلات سوق المباركية انور القناعي التقينا برئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ومجموعه كبيره من اعضاء مجلس الامة ووعدونا بحلول لمشكلة ايجارات محلات سوق المباركيه.

وقال القناعي في تصريح للصحافيين عقب خروجه من مكتب رئيس المجلس ، سيكون هناك اجتماع في الاسبوع المقبل بين الجهات المعنيه والاخوه الأعضاء والفتوى والتشريع ، وباذن الله نصل الى حل مرضي.

بمشاركة أعضاء مجالس الشورى والوطني والأمة بدول مجلس التعاون

« برلمانيون عرب ضد الفساد » تقيم ورشة عمل عن التنمية المستدامة اليوم

ناصر الصانع

ربيع سكر

تقيم منظمة (برلمانيون عرب ضد الفساد) اليوم في مجلس الأمة ورشة عمل برلمانية لأعضاء مجالس الشورى والوطني والأمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

وقال رئيس المنظمة الدكتور ناصر الصانع في تصريح صحافي إن الورشة ستعقد في القاعة متعددة الأغراض بالمجلس يومي 30-31 يناير الجاري بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية، وعدد من منظمات المجتمع المدني في الكويت كجمعية الشفافية الكويتية، والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام. وأوضح ان ورشة العمل تهدف إلى التركيز على أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة وخصوصاً الهدف رقم (16) الخاص بالحوكمة. وقال الصانع إنه سيتم خلال ورشة العمل استعراض لكيفية دفع التنمية على المستوى الوطني وكيفية متابعة تقدم خطط التنمية المستدامة من خلال الدور البرلماني، وذلك بالاستعانة بخبراء دوليين متخصصين بهذا الجانب. وذكر أن هذا الموضوع يعد أولوية لدى الكثير من المنظمات، مبيناً أنه سيتم تسليط الضوء على المتابعة البرلمانية لخطط التنمية المستدامة بالرغم من أنها شأن حكومي بحت إلا أن البرلمانات في كل دول العالم لها دور في متابعة أداء دولها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

وأشار الصانع إلى أن الورشة تتيح للمشاركين فرصة التعرف على التجارب الدولية والعربية في هذا المجال والاستفادة منها.

يذكر أن منظمة (برلمانيون عرب ضد الفساد) هي الفرع العربي من المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ومقرها كندا.

مجلس الأمة يناقش غداً قانوني الصحة النفسية والتقاعد المبكر بمداولتيهما الثانية

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم الاربعاء وغدا الخميس لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله وأبرزها النظر في مشروع القانون بشأن الصحة النفسية ورعاية المريض واقتراح قانون التقاعد المبكر الاختياري في مداولتيهما الثانية. وانتهت امس اللجنة التشريعية من التصوت بالاجماع على عدم دستورية استجواب شعيب المويزري لرئيس الحكومة.

ويستهل المجلس أعمال جلسته بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة ومواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي ال15 لمجلس الأمة لإحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية. ويتضمن جدول أعمال الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن طلبات التحقيق ومنها تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية وتقرير لجنة المرافق العامة عن التحقيق في عجز البنية التحتية عن استيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد. واشتمل الجدول كذلك على تقارير اللجان البرلمانية حول المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها إلغاء القانون رقم (115) لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وقانون إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات إضافة إلى قانون الترقيات وانتهاء الخدمة للإدارة العامة للتحقيقات. ويتضمن الجدول أيضا تقارير أخرى للجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها تنظيم مهنة المحاماة وقانون الجزاء وفرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين والخدمة المدنية والمحكمة الدستورية وجوازات السفر وقانون الهيئة العامة للغذاء والتغذية. ويناقش المجلس كذلك المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها الاذن للحكومة عقد قروض عامة.

وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية والتأمين الصحي على الأجانب والرسوم مقابل الانتفاع بالمرافق وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية والرعاية السكنية.